وإذ تدرك بصورة متزايدة الحاجة إلى تحسين تنسيق الجهود الدولية الجارية لدراسة الآثار الإشعاعية وغيرها من الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل والإقلال منها إلى أدنى حد ،

وإذ تؤكد على أهمية تثقيف الجمهور والاتصال في معالجة اهتمامات السكان في المناطق الملوثة فيما يتعلق بآثار الإشعاع التي من صنع الإنسان ، بما فيها آثاره الطويلة الأجل ،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٤/٢٢٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي سلّمت فيه ، ضمن جملة أمور ، بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في تقديم المساعدة في حالات الطوارىء البيئية ،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٥٠ المؤرخ في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن التعاون الدولي في معالجة الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيفها ،

وإذ تأخذ في الاعتبار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لدراسة الآثار الإشعاعية والاجتماعية ـ الاقتصادية وغيرها من الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها والإقلال منها إلى أدنى حد ،

وإذ ترحب بالتضامن الدولي المتزايد مع ضحايا تشيرنوبيل ، لاسيما الأطفال ، وكذلك الاستعداد الذي أبدته الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط التجارية والهيئات العلمية والأفراد ، لزيادة المساعدة الطبية والأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية من أجل إعادة تأهيل السكان المتأثرين ،

وإذ تدرك الأهمية الخاصة لإنجاز التقييم الدولي المستقل للآثار الإشعاعية الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية الذي تتولى تنسيقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

١ ـ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام[١٩] وتدعوه في ضوء الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير ذات الصلة ، وبالتشاور مع الوكالات المعنية ، أن يواصل اتخاذ التدابير الملائمة لمعالجة الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيفها ، لاسيما دعم الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة من جانب لجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات لمواجهة الحوادث النووية ، بغية مواءمة المشاريع الدولية الرامية إلى تخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل والتنسيق بين هذه المشاريع وتعزيزها ، والنظر ، في جملة أمور ، في الفرص المتاحة للقيام بما يلي :

(أ) وضع برنامج لتنسيق الأنشطة التي ستضطلع بها الهيئات والمؤسسات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي تشارك في الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها ؛

(ب) تكليف أحد وكلاء الأمين العام بمهمة التنسيق ؛

(ج) تشكيل فرقة عمل مسؤولة عن حفز أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان ورصدها ؛

(د) توجيه نداء لتقديم تبرعات من أجل استكمال موارد الميزانية العادية التي تستخدمها هيئات ووكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى التخفيف من آثار كارثة تشيرنوبيل ؛

٢ ـ تطلب إلى الهيئات والوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها ، لدى النظر في المساعدة التقنية والمساعدات الأخرى الخاصة المحتملة للمناطق الأشد تأثراً ، لاسيما في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية ، الطابع الذي لم يسبق له مثيل للكارثة الإشعاعية والبيئية والحالة الطارئة في هذه المناطق الناجمة عن ما يترتب على الإشعاع الذي من صنع الإنسان من آثار طويلة الأجل على الأجيال في الحاضر والمستقبل ؛

٣ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

٤ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين بنداً معنوناً « التعاون الدولي لدراسة آثار كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها والإقلال منها إلى الحد الأدنى » ؛

٥ ـ توجه نداءً عاجلاً إلى جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وإلى جميع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط التجارية والهيئات العلمية والأفراد ، أن تواصل تقديم كل ما هو ملائم من دعم ومساعدة للمناطق الأشد تأثراً بحادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية ، بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الجهود المتوخاة أو المعتزمة من جانب منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/١٩١ ـ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد أن الإنسان هو محور جميع الأنشطة الإنمائية ،

(١٩) A/45/643 .

وإذ ترى أن الموارد البشرية وسيلة جوهرية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٤/٢١٣ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية وغيره من القرارات السابقة بشأن الموضوع نفسه ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/١٢٠ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن تنمية الموارد البشرية ،

وإذ تشير إلى قرارها د إ ـ ١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[١٤] ، وبصفة خاصة الفروع ذات الصلة بتنمية الموارد البشرية ،

وإذ تؤكد من جديد ما أسهم به في صقل مفهوم تنمية الموارد البشرية كل من خطة عمل جاكارتا بشأن تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء[٢٠] ، وإعلان الخرطوم : نحو نهج للإنعاش الاجتماعي ـ الاقتصادي والتنمية في افريقيا محوره الإنسان[٢١] ، والإطار الافريقي البديل لبرامج التكيُّف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي ـ الاقتصادي[٢٢] ، وبلاغ الاجتماع العاشر لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، المعقود في غراند آنسي ، غرينادا ، في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩[٢٣] ،

وإذ ترحب بالإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات ، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، المعقود في نيويورك في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[١٢] ، وكذلك بالميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول ، الذي اعتمد في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الاقتصادية لافريقيا وفي الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التخطيط والتنمية الاقتصاديين[٢٤] ، وبإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[١٥] ، وبالإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع ، وإطار العمل لتلبية احتياجات التعليم الأساسية ، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع[٢٥] ،

وإذ تحيط علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تنمية الموارد البشرية من خلال التعاون التقني[٢٦] ،

وإذ تدرك أن مفهوم تنمية الموارد البشرية ، في حين لا يشير على وجه التحديد إلا إلى عنصر الموارد البشرية في البرامج الإنمائية ، يتصل اتصالاً وثيقاً بصورة عامة بعناصر جمة أخرى ويتطلب استراتيجيات وسياسات وخططاً وبرامج متكاملة ومتضافرة لكفالة تنمية كامل إمكانات البشر ،

وإذ تدرك أيضاً أن تنمية الموارد البشرية خليقة بأن تساهم في التنمية البشرية الشاملة التي تزيد من الخيارات المتاحة للأفراد في تطوير حياتهم وفي تحقيق أمانيهم ،

وإذ تؤكد من جديد أن استراتيجيات وسياسات تنمية الموارد البشرية لكل بلد ينبغي أن تكون متفقة مع أولوياته وقيمه وتقاليده وثقافته والمرحلة الإنمائية التي يمر بها ،

وإذ تشدد على أن التعليم ، وعلى وجه الخصوص التعليم الأساسي ، الذي ييسر اكتساب المهارات ورفع مستواها والتدريب التقني المتواصل الموجه نحو تلبية الطلب يرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا تنفصم عراه بالنمو الاقتصادي والتنمية المطردة للبلدان النامية ،

وإذ تدرك أهمية تحسين الفرص التعليمية للمرأة وزيادة دمجها في عملية التنمية ،

وإذ تدرك أيضاً أن برامج التعليم والتدريب ، ولاسيما برامج التعليم عن بُعد ، التي تستخدم التكنولوجيات المناسبة والقابلة للإدامة يمكنها توسيع وتحسين مجموعة الموارد المختلفة المتاحة للبلدان النامية ، مما يساعدها على تلبية احتياجاتها فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وتؤكد أيضاً أن التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على السواء ، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، يمكن أن يقوم بدور قيِّم في هذا الميدان ،

وإذ تؤكد أن الحاجة تدعو إلى مواصلة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ،

---

(٢٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ١١ (E/1988/35) ، الفصل الرابع ، القرار ٢٧٤ (د ـ ٤٤) ، المرفق .

(٢١) A/43/430 ، المرفق الأول .

(٢٢) A/44/315 ، المرفق .

(٢٣) A/44/477 ، المرفق .

(٢٤) A/45/427 ، الملحق ، التذييل الثاني .

(٢٥) التقرير الختامي للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع : تلبية احتياجات التعليم الأساسية ، جومتيين ، تايلند ، ٥ ـ ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، اللجنة المشتركة بين الوكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، البنك الدولي) للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع ، نيويورك ، ١٩٩٠ ، التذييلان الأول والثاني .

(٢٦) A/45/113 .

١ ـ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٢٧] ؛

٢ ـ تحيط علماً مع التقدير بنهج عملية التنمية الذي يركز على الإنسان والمبين في « تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ » ، المعد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتدعو الحكومات إلى إيلاء الاهتمام الواجب للأفكار والتوصيات الواردة فيه ، وتدعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها إلى أن تفعل نفس الشيء مع مراعاة الأعمال المتوخاة في التقرير ؛

٣ ـ تسلِّم بأن تحقيق مستوى معيشي أعلى ورفاه الأفراد والشعوب عموماً ، عن طريق الاعتماد على الذات والتنمية المطردة ، يشكل أحد الأهداف الأساسية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

٤ ـ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية في إطار من الحرية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والعدالة والإنصاف ، ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية ؛

٥ ـ تؤكد أيضاً أن التعليم الأساسي والتدريب المتواصل الموجه نحو تحقيق الأهداف يشكلان أهم عنصرين في تنمية الموارد البشرية ؛

٦ ـ تدرك أهمية التكنولوجيات المناسبة والقابلة للإدامة في عمليتي التدريب والتعليم في البلدان النامية وتؤكد ، في هذا السياق ، دور التعاون الدولي المكثف عن طريق جملة أمور منها نقل التكنولوجيا المناسبة ؛

٧ ـ تشدد على الحاجة إلى زيادة التأكيد على التعاون في مجال برامج التعليم ، بما فيها برامج التعليم عن بُعد ، للتعجيل بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

٨ ـ تؤكد الأهمية الحيوية لبناء القدرات الوطنية في البلدان النامية وتشجع منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على تكثيف الأنشطة لدعم الجهود الوطنية في هذا الخصوص ؛

٩ ـ تؤكد أيضاً على ما للموظفين الوطنيين المؤهلين من أهمية حاسمة في بناء القدرات الوطنية وتدعو المجتمع الدولي إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للمشكلة الخطيرة المتمثلة في نزوح الكفاءات من البلدان النامية ؛

١٠ ـ تؤكد كذلك الحاجة إلى دمج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة للتنمية البشرية ، بما في ذلك التدابير الداعمة في المجالات الحيوية والمجالات ذات الصلة ، كالسكان والصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية والإسكان والاتصالات والعمالة ، وإلى تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات عن طريق المؤشرات النوعية والكمية الملائمة ؛

١١ ـ تؤكد أن البحث عن حلول لمشاكل أضعف فئات السكان في البلدان النامية ينبغي أن يشكل جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ؛

١٢ ـ تسلِّم بأن تحسين مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي ضروري لبلوغ أهداف تنمية الموارد البشرية ، وتشدد على ضرورة أن يؤخذ دورها في الاعتبار على أكمل وجه عند وضع استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ليتسنى للمرأة المساهمة على نحو أفضل في عمليات التنمية والاستفادة منها ؛

١٣ ـ تسلِّم أيضاً بأهمية تنمية الأطفال والشباب ودمجهم في برامج تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ؛

١٤ ـ تشدد على الأهمية الحيوية للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية الموارد البشرية ، ولاسيما من خلال تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية على نحو فعَّال واستعمال الموارد لتحقيق هذه الغاية على أمثل وجه ؛

١٥ ـ تشدد أيضاً على أهمية الدعم الدولي للجهود الوطنية والبرامج الإقليمية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية ، وضرورة زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية من أجل هذه الأنشطة ؛

١٦ ـ تطلب إلى المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ، دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تنمية الموارد البشرية ، وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية ، بوسائل من جملتها الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ؛

١٧ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك السبل والوسائل اللازمة لتعزيز تنسيقه لأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، فضلاً عن المقترحات المتعلقة بما يتخذه أعضاء المجتمع الدولي من إجراءات لزيادة تعزيز وتكثيف التعاون في هذا الميدان ؛

١٨ ـ تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والأربعين بنداً بعنوان « تنمية الموارد البشرية » .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٢/٤٥ ـ النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

(٢٧) A/45/451 .